حكم ابن عطاء الله السكندرى

بقلم
الدكتور أبو الوفا الغنيمى التفتازانى

١ ـ ابن عطاء الله السكندرى هو أحد أركان الطريقة الشاذلية الصوفية التى أسسها الشيخ أبو الحسن الشاذلى (المتوفى سنة ٦٤٦ هـ) ، واسمه « أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد بن عيسى بن الحسين بن عطاء الله » . وهو من أهل الإسكندرية ، ولذلك يعرف بالسكندرى ، وينسب إلى قبيلة جذام ، وقد وفد أجداده الجذاميون إلى مصر ، واستوطنوا مدينة الإسكندرية بعد الفتح الإسلامى .

وولد ابن عطاء الله حوالى سنة ٦٥٨ هـ بمدينة الإسكندرية ، ويبدو أن أفراد أسرته التى نشأ فيها كانوا مشتغلين بالعلوم الدينية وتدريسها ، لأن جده لوالده الشيخ أبا محمد عبد الكريم بن عطاء الله كان فقيهاً معروفاً فى عصره ، ولأن ابن عطاء الله نشأ كجده فقيهاً مشتغلا بالعلوم الشرعية ، وكان يطمح إلى بلوغ منزلة جـده .

ويمكن أن نميز فى حياته بين ثلاثة أطوار : طوران منها بمدينة الإسكندرية ، وطور ثالث وأخير بمدينة القاهرة . فالطور الأول بمدينة الإسكندرية هو الواقع قبل عام ٦٧٤ هـ ، وفيه نشأ ابن عطاء الله طالباً لعلوم عصره الدينية واللغوية من تفسير وحديث وفقه وأصول ونحو وبيان وغير ذلك ، على خيرة أساتذتها فى ذلك الوقت . أما الطور الثانى فهو يبدأ من سنة ٦٧٤ هـ ، وهى السنة التى صحب فيها شيخه أبا العباس المرسى ، وينتهى بارتحاله من الإسكندرية إلى القاهرة ، وفيه تصوف على طريقة الشاذلى ، ولم ينقطع فى نفس الوقت عن طلب العلوم الدينية ، ثم اشتغل بتدريسها حيناً . وأما الطور الثالث فيبدأ من ارتحاله من الإسكندرية ليقيم بالقاهرة ويدرس بالأزهر ، وينتهى بوفاته بالقاهرة سنة ٧٠٩ هـ ، وهو طور اكتماله ونضوجه كصوفى وفقيه .

ومن الغريب أن ابن عطاء الله كان فى الطور الأول من أطوار حياته ينكر على الصوفية إنكاراً شديداً ، تعصباً منه لعلوم الفقهاء . أما فى الطور الثانى فقد زال إنكاره للتصوف وتعصبه لأهل العلم الظاهر حين لقى أستاذه المرسى ، وأعجب به إعجاباً كبيراً ، فأخذ عنه طريق الصوفية ، وقد صور ابن عطاء الله حياته الروحية فى هذه الفترة وما تعاقب على نفسه فيها من أطوار ، وذلك فى كتابه « لطائف المنن » . وقد ظل ابن عطاء الله يتدرج فى مدارج الشريعة والحقيقة حتى وصل إلى منزلة

عالية فيهما ، وقد تنبأ له شيخه المرسى بهذه المنزلة إذ قال له فى بدء سلوكه : « الزم ، فوالله لئن لزمت لتكونن مفتياً فى المذهبين ، يريد مذهب أهل الشريعة ، أهل العلم الظاهر ، ومذهب أهل الحقيقة أهل العلم الباطن » .

وبعد وفاة الشيخ المرسى فى سنة ٦٨٦ هـ ، أصبح ابن عطاء الله وارث علمه والقائم على طريقته من بعده . ثم رحل بعد ذلك إلى مدينة القاهرة – كما ذكرنا من قبل – ليشتغل فى أكبر الجامعات الإسلامية آنئذ وهى الجامع الأزهر ، وقد عرفنا ذلك مما يقوله ابن حجر ، وهذا نصه : « وكان (ابن عطاء الله) يتكلم بالجامع الأزهر فوق كرسى بكلام يروح النفس ، ويمزج كلام القوم (الصوفية) بآثار السلف وفنون العلم ، فكثر أتباعه ، وكانت عليه سيما الخير »[1] .

وقد أخذ عن ابن عطاء الله تلاميذ كثيرون كانوا فيما بعد دعاة للطريقة الشاذلية مثل الشيخ داود بن باخلا وابن المبلق السكندرى ، كما تخرج على يديه فقهاء مشهورون مثل تقى الدين السبكى شيخ الشافعية ، ووالد تاج الدين صاحب « طبقات الشافعية الكبرى » .

وبعد حياة خصصت للدعوة إلى طريق الله وتربية السالكين ، توفى ابن عطاء الله بالقاهرة سنة ٧٠٩ هـ – ١٣٠٩ م . وذلك بالمدرسة المنصورية ، ولا يزال قبره موجوداً إلى الآن بجبانة سيدى على أبى الوفاء تحت جبل المقطم من الجهة الشرقية لجبانة الإمام الليث ، ويبدو أن موضع هذا القبر كان زاوية يتعبد فيها ابن عطاء الله .

٢ – لم يترك الشاذلى مصنفات فى التصوف ولا تلميذه أبو العباس المرسى ، وكل ما خلفاه جملة أقوال فى التصوف وبعض الأدعية والأحزاب ، وكان ابن عطاء الله هو أول من جمع أقوالهما ووصاياهما وأدعيتهما وترجم لهما ، فحفظ بذلك تراث الطريقة الشاذلية الروحى

(١) الدرر الكامنة ، حـ ١ ، ص ٢٧٤ .

ولولاه لضاع هذا التراث . ثم كان إلى جانب هذا أول من صنف مصنفات كاملة فى بيان آداب الطريقة النظرية والعملية ، ومن هنا جاءت أهميته البالغة فى الطريقة وفى التعريف بها وبقواعدها لكل من جاء بعده

وقد صنف ابن عطاء الله غير « الحكم » مصنفات كثيرة ، أهمها « التنوير فى إسقاط التدبير » ، ألفه ليشرح فيه مذهبه فى إسقاط الإنسان لتدبيره مع الله تعالى ؛ و « لطائف المنن » ، الذى ألفه فى مناقب شيخه المرسى وشيخه الشاذلى ، كما صور لنا فيه حياته الروحية سالكاً تحت إرشاد شيخه المرسى ، وضمنه كذلك كثيراً من آرائه هو فى التصوف ؛ و « القصد المجرد فى معرفة الاسم المفرد » ، وهو رسالة تضمنت مذهبه فى الإلهيات و « تاج العروس الحاوى لتهذيب النفوس » ، وهو كتاب فى الوعظ والإرشاد ؛ و « مفتاح الفلاح ومصباح الأرواح » ، الذى ضمنه قواعد الرياضات الصوفية العملية ، كالذكر والعزلة والخلوة .

٣ – والحكم العطائية فى رأينا هى أهم ما كتب ابن عطاء الله فى التصوف ، ويمكن اعتبار مصنفاته التى أشرنا إليها ، وغيرها من مصنفاته الأخرى ، بمثابة شروح لما انطوت عليه الحكم من الآراء .

ويبدو أنها أول ما صنف من مصنفات ، فقد أشار إليها واقتبس فقرات منها فى مصنفاته الأخرى كالتنوير ولطائف المنن وتاج العروس وعنوان التوفيق . وقد ذكر حاجى خليفه أنه لما صنفها عرضها على شيخه المرسى ، فقال له : « يا بنى لقد أتيت فى هذه الكراسة بمقاصد الإحياء (يقصد إحياء علوم الدين للغزالى) وزيادة »[1] . فاذا صح ما يذكره حاجى خليفه تكون الحكم قد ألفت قبل عام ٦٨٦ هـ ، وهو العام الذى توفى فيه المرسى . وقد طبعت الحكم طبعات مختلفة يذكر منها بروكلمان : بولاق ١٢٨٥ هـ ، القاهرة ١٣٠٣ هـ (بهامشها

(١) كشف الظنون ، المجلد الأول ، ٦٧٥ .

شرح الشيخ الشرقاوى) ، ونضيف إليها القاهرة ١٣٣١ هـ - ١٩١١ م بآخر شرح ابن عجيبة ، والقاهرة ١٣٥٠ هـ بمطبعة التضامن الأخوى ، القاهرة ١٩٦٠ بمطبعة الرسالة (نشرها السيد محمد عيد) .

(ا) خصائصها من الناحية الأدبية :

تعد الحكم العطائية من عيون النثر الصوفى العربى ، وهى أثر فنى لم يعن أحد من قبل بدرسه دراسة أدبية تحليلية تظهر أهميته فى وضوح . وهى عبارة عن فقرات قصيرة ذوات ألفاظ قليلة تتضمن المعانى الكثيرة . وأغلب الحكم العطائية فى صورة خطاب موجه إلى المريد السالك لطريق الصوفية تنبيهاً إلى قواعد السلوك التى ينبغى مراعاتها . وليس بين فقراتها ارتباط منطقى، كما لم يراع صاحبها ترتيبها بحسب موضوعاتها ، وإنما هى عبارات معبرة عن خطرات نفسه التى عرضت له فى أذواقه ، فدونها بغير تعمل تأليف ، أو تكلف تصنيف .

وقد راعى صاحبها فى أسلوبها اختيار الكلمات ونظمها بحيث تؤثر فى نفس سامعها ، ويكاد ابن عطاء الله ينقل إلى سامعها — حتى ولو لم يكن من الصوفية — أذواقه ومواجيده التى تضمنتها فيطرب لسماعها ، فما بالك بالصوفى المتهيئ لمثل هذه الأذواق وتلك المواجيد ؟

ويعنى ابن عطاء الله فى حكمه بالإكثار من الأخيلة والتشبيهات والاستعارات ، وبالمحسنات اللفظية كالسجع والجناس ، ويستخدم أحياناً المقابلة ، ويكثر من صيغة الاستفهام المقترنة بالتعجب ، ويعبر فى كثير منها عن المعنى الواحد بعبارات متعددة ، وفى أحيان قليلة جداً يلجأ إلى التسلسل المنطقى فى العبارات :

فمن تشبيهاته وأخيلته واستعاراته الجميلة قوله لمريده فى معنى التواضع : « ادفن وجودك فى أرض الخمول فما نبت مما لم يدفن لا يتم نتاجه »[١] ؛ وقوله له : « لا يلزم من ثبوت الخصوصية عدم وصف البشرية ، إنما مثل الخصوصية كاشراق شمس النهار ظهرت فى الأفق وليست منه ، تارة تشرق شموس أوصافه على ليل وجودك ، وتارة يقبض ذلك عنك فيردك إلى حدودك ، فالنهار ليس منك ، ولكنه وارد عليك »[٢] ؛ وقوله أيضاً له : « ربما أفادك فى ليل القبض ما لم تستفده فى إشراق نهار البسط ، لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعاً »[٣] وقوله فى عبارة موجزة : « ما بسقت أغصان ذل إلا على بذر طمع »[٤] ؛ وقوله أيضاً ناصحاً مريده : « لا ترحل من كون إلى كون فتكون كحمار الرحى يسير والذى ارتحل إليه هو الذى ارتحل منه ، ولكن ارحل من الأكوان إلى المكون ، وإن إلى ربك المنتهى »[٥].

ويعنى صوفينا السكندرى فى حكمه بالسجع ، ولكن سجعه لا يفسد معانى عباراته ، بل على العكس من ذلك ، يزيدها قوة فى المعنى ، وعذوبة فى التعبير . استمع إليه إذ يقول لمريده : « عنايته فيك لا لشىء منك ، وأين كنت حين واجهتك عنايته وقابلتك رعايته ؟ لم يكن فى أزله إخلاص أعمال ، ولا وجود أحوال ، بل لم يكن هناك إلا محض الإفضال وعظيم النوال »[٦] ؛ وإذ يقول له أيضاً : « كيف يكون طلبك اللاحق سبباً فى عطائه السابق ؟ جل حكم الأزل أن ينضاف إلى العلل »[٧] ؛ أو قوله معبراً عن حقائق المعرفة ومناهجها « الفكرة فكرتان : فكرة تصديق وإيمان ، وفكرة شهود وعيان ، فالأولى لأرباب الاعتبار ، والثانية لأرباب الشهور والاستبصار »[٨].

---

(١) شرح الرندى على الحكم ، حـ ١ ، ص ١٤ .
(٢) نفس المرجع ، حـ ٢ ، ص ٨٩ .
(٣) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ١٣٢ .
(٤) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ٥٧ .
(٥) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ٤٤ .
(٦) نفس المرجع ، حـ ٢ ، ص ١٢ .
(٧) شرح الرندى على الحكم ، حـ ٢ ، ص ١٢ .
(٨) نفس المرجع ، حـ ٢ ، ص ٩٩ .

ويلجأ ابن عطاء الله أحياناً إلى الجناس التام نحو قوله : « حقوق فى الأوقات يمكن قضاؤها ، وحقوق الأوقات لا يمكن قضاؤها ، إذ ما من وقت يرد إلا ولله عليك فيه حق جديد وأمر أكيد ، فكيف تقضى فيه حق غيره وأنت لم تقض حق الله فيه ؟ »[1] فالأوقات الأولى هى الأزمنة المعروفة ، والأوقات الثانية بالمعنى الصوفية ، وهى ما يرد على العبد من تصريف الله تعالى له فى المعاملات الباطنة .

ويلجأ أيضاً إلى المقابلة فيكسب عباراته روعة فى المعنى ، استمع إليه إذ يقول : « معصية أورثت ذلا وافتقاراً خير من طاعة أورثت عزاً واستكباراً »[2] ؛ أو يقول : « تحقق بأوصافك يمدك بأوصافه ، تحقق بذلك يمدك بعزته ، تحقق بعجزك يمدك بقدرته ، تحقق بضعفك يمدك بحوله وقوته »[3] ؛ أو يقول : « ما توقف مطلب أنت طالبه بربك ، ولا تيسر مطلب أنت طالبه بنفسك »[4] .

وهو يكثر من صيغة الاستفهام للتعجب فى حكمه كأن يقول : « كيف يشرق قلب صور الأكوان منطبعة فى مرآته ؟ ! . . أم كيف يرحل إلى الله وهو مكبل بشهواته ؟ ! أم كيف يطمع أن يدخل حضرة الله وهو لم يتطهر من جنابة غفلاته ؟ ! أم كيف يرجو أن يفهم دقائق الأسرار وهو لم يتب من هفواته ؟! »[5] وكان يقول لمريده فى آداب الصحبة : « ولأن تصحب جاهلا لا يرضى عن نفسه خير لك من أن تصحب عالماً يرضى عن نفسه . . فأى علم لعالم يرضى عن نفسه ، وأى جهل لجاهل لا يرضى عن نفسه ؟ ! »[6] ؛ وكأن يقول ناصحاً له بالالتجاء إلى الله من دون الخلق :

(١) نفس المرجع ، حـ ٢ ، ص ٤٥ .
(٢) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ٨٩ .
(٣) نفس المرجع ، حـ ٢ ، ص ١٦ .
(٤) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ٣١ .
(٥) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ٢٠ .
(٦) نفس المرجع ، جـ ١ ، ص ٤٠ .

« لا ترفعن إلى غيره حاجة هو موردها عليك ، فكيف يرفع غيره ما كان هو له واضعاً ؟ ! من لا يستطيع أن يرفع حاجة عن نفسه فكيف يستطيع أن يرفعها عن غيره ؟ ! »[1] .

والملاحظ أيضاً أنه يعبر فى الحكم أحياناً عن المعنى الواحد بتأليفات لفظية مختلفة ، فيقول مثلا : « ليس كل من ثبت تخصيصه كمل تخليصه »[2] ، مشيراً إلى أن ليس كل صوفى من أصحاب الكرامات قد وصل إلى درجة الخلاص عن حظوظ النفس، ثم يعبر عن نفس المعنى بتأليف لفظى آخر فيقول : « ربما رزق الكرامة من لم تكمل له الاستقامة »[3] ؛ ويعبر عنه أيضاً لمريده بقوله : « تشوفك إلى ما بطن فيك من العيوب خير من تشوفك إلى ما حجب عنك من الغيوب »[4] .

ولا يلجأ إلى استخدام التسلسل المنطقى فى حكمه إلا فى النادر ، كأن يقول لمريده : « الحق ليس بمحجوب ، وإنما المحجوب أنت عن النظر إليه، إذ لو حجبه شيء لستره ما حجبه ، ولو كان له ساتر لكان لوجوده حاصر ، وكل حاصر لشيء فهو له قاهر ، وهو القاهر فوق عباده »[5] .

هذه هي بعض خصائص الحكم من الناحية الأدبية والبلاغية ، وفيما يلي سنبين موضوعاتها وخصائصها وقيمتها من الناحية التصوفية :

(ب) موضوعاتها وخصائصها وقيمتها من الناحية التصوفية :

أودع ابن عطاء الله حكمه خلاصة آرائه فى التصوف ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن هذه الحكم تستوعب مذهبه الصوفى بأسره ، وأن جميع مصنفاته الأخرى ليست إلا شرحاً وتفصيلا لما احتوته .

(١) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ٤١ .
(٢) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ١٠٣ .
(٣) نفس المرجع ، حـ ٢ ، ص ١٦ .
(٤) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ٣٤ — ٣٥ .
(٥) شرح الرندى على الحكم ، حـ ١ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

ومن الحكم العطائية ما يتناول الأحكام الشرعية من ناحية آثارها فى قلوب المتعبدين السالكين .

ومنها ما يعرض للمجاهدة النفسية وما يتعلق بها ، ومنها ما يترتب عليها من المقامات والأحوال التى هى ثمرتها

ومنها ما يدور حول المعرفة وماهيتها وأدواتها ، ومناهجها وآداب المتحققين بها .

ومنها ما يتضمن آراء ميتافيزيقية فى تفسير الوجود ، وصلته بالله ، وصلة الإنسان بالله .

ثم منها ما يشير إلى آداب السلوك العامة التى ينبغى أن يراعيها السالك فى مجاهداته ومقاماته وأحواله ومعرفته وبعبارة أخرى فى طريقه من أوله إلى آخره .

وللحكم العطائية من حيث هى مصنف صوفى خاصية واضحة هى الرمزية ، وابن عطاء الله فى استخدامه لأسلوب الرمز فيها متابع للصوفية فيما عمدوا إليه فى كثير من الأحيان من إخفاء أذواقهم باستخدام الألفاظ الاصطلاحية الخاصة بهم[1] ، فيكون لعباراتهم معنيان : أحدهما يستفاد من ظاهر الألفاظ ، والآخر يستفاد بالتحليل والتعمق . وهذا المعنى الأخير يكاد يستغلق تماماً على من ليس بصوفى ،وهو المعنى عندهم بالرمز ، على نحو ما يشير إليه الطوسى فى « اللمع » بقوله : « الرمز معنى باطن مخزون تحت كلام ظاهر لا يظفر به إلا أهله »[2] .

ويعنى الرمز عند الصوفية أيضاً دمج كثير المعنى فى قليل اللفظ ، غيرة عليه ، واتقاء لحاسد أو جاحد لمبانيه أو معانيه[3] .

فاذا كنا مع صوفينا السكندرى وجدنا حكمه من قبيل الرمزيات ، لأنها من ناحية تنطوى على معان باطنة مخزونة تحت كلام ظاهر ، ولا يكاد يظفر بهذه المعانى

(١) الرسالة القشيرية ، ص ٣١ .

(٢) السراج الطوسى : اللمع فى التصوف ، نشره نيكولسون ، ليدن ١٩١٤م ، ص ٣٣٨ .

(٣) الشيخ أحمد رزق : قواعد التصوف ، القاعدة رقم ١٩٦

على التحقيق إلا من كان صوفياً صاحب ذوق ، ومن ناحية أخرى تعبر ألفاظها القليلة عن المعانى الكثيرة ، ويحدث أحياناً أن تستوعب الحكمة الواحدة منها ، على قصرها ، وقليل ألفاظها ،مذهباً كاملا فى التصوف :

فمن قبيل عباراتها القليلة الألفاظ الكثيرة المعانى ، والتى تحتاج فى فهمها إلى تعمق ، قوله لمريده : « أشهدك من قبل أن يستشهدك ، فنطقت بالهيته الظواهر وتحققت بأحديته القلوب والسرائر »[1] ؛ وقوله له : « لا يخرجك عن الوصف إلا شهود الوصف »[2] ؛ ؛ وقوله : « ليس كل من ثبت تخصيصه كمل تخليصه »[3] ؛ وقوله : « الأكوان ثابتة باثباته ، ممحوة بأحدية ذاته »[4] .

فالعبارة الأولى مشيرة إلى سبق شهود النفس الإنسانية لأحدية الله فى عالم آخر هو عالم الذر قبل وجودها فى البدن ، وإلى أنها مطالبة فى عالمها هذا بالشهادة لله بالوحدانية ، وأن المعرفة بالله ،وإن كانت مما تتحقق به نفس الإنسان فى عالم الظواهر ، إلا أن أصلها فطري فى هذه النفس .

أما العبارة الثانية فتشير إلى الأساس الذى تقوم عليه رياضة النفس عنده ، وهو التخلق بأخلاق الله تعالى بشهود أوصافه على قدر الطاقة الإنسانية ، لأنه لا يخرج المريد عن وصفه الذميم إلا شهوده لوصف الله .

وتشير العبارة الثالثة إلى مذهبه فى الزهد فى الكرامات من حيث هى خوارق للعادات ، إذ ليس كل من خصص بها فى رأيه ممن كمل تخليصه من حظوظ نفسه .

وأما العبارة الرابعة فمشيرة إلى مذهب فى تفسير الوجود مؤداه أن الأكوان مخلوقة لله وممكنة ، ولذا لا تتصف بالوجود الحقيقى بالقياس إلى أحدية الله الذى هو الوجود الحقيقى الواجب .

(١) شرح الرندى على الحكم ، حـ ٢ ، ص ٩٣ .

(٢) نفس المرجع ، حـ ٢ ، ص ٧٦ .

(٣) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ١٠٣ .

(٤) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ١٢٨ .

ويظهر أن ابن عطاء الله قد راعى أن تكون حكمه هذه للخاصة دون غيرهم ، ويبدو واضحاً أنه لا يريد أن يعبر عما انطوت عليه من حقائق التصوف تعبيراً صريحاً ، فهو معتقد ــ كغيره من الصوفية ــ أن التعبير الصريح عن مثل هذه الحقائق ليس من صفة الصوفى المحقق لما فى ذلك من ابتذال لها ، وإلى ذلك الإشارة بقوله فى الحكم لمريده : « من رأيته مجيباً عن كل ما سئل ، ومعبراً عن كل ما شهد ، وذاكراً كل ما علم ، فاستدل بذلك على وجود جهله » (١).

ويبين لنا ابن عباد الرندي أحد شراح الحكم أنه حين أقدم على شرح الحكم العطائية كان متهيباً كل التهيب ، وما ذلك إلا لأن عباراتها من قبيل الإشارات الرمزية ، فيقول : « ولا قدرة لنا على استيفاء جميع ما اشتمل عليه الكتاب (يقصد الحكم) ، وما تضمنه من لباب اللباب ، لأن كلام الأولياء والعلماء بالله منطو على أسرار مصونة ، وجواهر حكم مكنونة ، لا يكشفها إلا هم ، ولا تتبين حقائقها إلا بالتلقى عنهم ، ونحن فى هذه الكلمات التى نوردها ، والمناحى إلى نعتمدها ، غير مدعين لشرح كلام المؤلف ، ولا أن ما نذكره فيه هو حقيقة مذاهبهم . . فانا إن ادعينا ذلك كان منا إساءة أدب » (٢).

وللحكم العطائية من حيث هى مصنف فى التصوف يتناول العقائد ، خاصية أخرى ، وهى أنها متمشية مع الكتاب والسنة ، وليس فيها عبارات موهمة ، أو متشفعة بحسب ظاهرها ، وإلى ذلك يشير ابن عجيبة أحد شراحها بقوله : « . . . « . . . والمسلك الذى سلك فيه (أى فى مصنف الحكم) مسلك توحيدى لا يسع أحداً إنكاره ولا الطعن فيه ، ولا يدع للمعتنى صفة حميدة إلا كساه إياها ، ولا صفة ذميمة إلا أزالها عنه باذن الله » (٣).

ويري ابن مغيزل الشاذلى أن الحكم لا تنطوي على معانى الاتحاد أو ما إليه من المذاهب الفاسدة ، فيقول ما نصه : « ولو كان فى الحكم ذرة اتحاد أو إشعار فساد لم يستحل السبكى (تقى الدين) قراءته . . . » (١).

وللحكم العطائية قيمة تصوفية كبرى ، فهى تلخص مذهب ابن عطاء الله الصوفى من ناحية ، وهى دستور للسالكين لطريقة الشاذلى على اختلاف فروعها من ناحية أخرى ، وقد اشتهر ابن عطاء الله بين أبناء طريقته بها فلقبوه بـ « صاحب الحكم » (٢).

وقد شاعت الحكم بين من جاءوا بعد ابن عطاء الله من الصوفيه فى مصر وغيرها من الأقطار الإسلامية ، وخاصة فى بلاد المغرب (ليبيا وتونس والجزائر ومراكش) وفى الأندلس ، حيث عكف الصوفية على دراستها ، وقام كثير منهم بشرحها .

وقد ذكر ابن عجيبة فى بيان قيمتها التصوفية عن الشيخ العربى (أحد مشايخ الشاذلية المتأخرين بالمغرب) أنه سمع فقيهاً يسمى البنانى يقول : « كادت حكم ابن عطاء الله أن تكون وحياً ، ولو كانت الصلاة تجوز بغير القرآن لجازت بكلام الحكم » (٣).

ولم تجد الحكم العطائية طريقها بعد وفاة صاحبها إلى الصوفية فحسب ، وإنما وجدت طريقها أيضاً إلى الفقهاء من علماء الأزهر بمصر ، فقد قام بشرحها وتدريسها بالأزهر طائفة من العلماء المصريين ، منهم الشيخ حسن المدابغى الأزهرى المتوفى سنة ١١٧٠ هـ ، والشيخ على العدوى المتوفى سنة ١١٨٩ هـ ، والشيخ محمد بن عبادة بن بري العدوى المتوفى سنة ١١٩٣هـ ، والشيخ عبدالله الشرقاوى شيخ الإسلام المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ ، والشيخ عبد المجيد الشرنوبى من علماء الأزهر (كان موجوداً سنة ١٣٢٢ هـ) وغيرهم . وظل الأمر كذلك إلى عهد ليس ببعيد ، فقد ذكر المرحوم الدكتور زكى مبارك أن الحكم العطائية كانت مما يدرسه كبار العلماء فى الأزهر الشريف فى عصرنا هذا ، ومن هؤلاء المرحوم الشيخ محمد بخيت (مفتى الديار المصرية سابقاً)

(١) نفس المرجع ، حـ ١ ، ص ٧٤ .
(٢) شرح الرندى على الحكم ، حـ ١ ، ص ٢ – ٣ .
(٣) إيقاظ الهمم ، حـ ١ ، ص ٩ .

(١) أبو الصلاح الصعيدى الشاذلى : تعطير الأنفاس ، نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، رقم ٣٨٨ تاريخ ، ورقة ١١١ .
(٢) سلسلة الشاذلية بمنهل الأنوار المحمدية ، ص ٢٢٧ .
(٣) إيقاظ الهمم ، ص ٤ .

الذى كان يدرسها للجمهور بعد صلاة العصر من أيام رمضان فى مسجد الحسين ، وذكر أنه حضر عليه طائفة من تلك الدروس ، وأنه أنس بمعانى الحكم العطائية أشد الأنس [1].

ولا زالت الحكم العطائية إلى يومنا هذا تدرس فى مجالس الخاصة من الصوفية ، وهذا من غير شك دليل على أنها أثر حى باق على الرغم من مر القرون عليه .

والشروح التى كتبت على الحكم أكثر من أن نحصيها فى هذا المقام [2] ، فهى قد شرحت فى أزمنة مختلفة وفى أقطار كثيرة ، وبلغات أجنبية أحياناً كالتركية والمالوية إذ قد تعشقها — كما يقول حاجى خليفه — أرباب الذوق لما رق لهم من معانيها وراق [3] ، ولا نكون مجانبين الحق إذا قلنا إنه لا يوجد أى مصنف صوفى حظى فى شروحه بمثل عدد شروح الحكم .

ويرى المستشرق الإنجليزى المعاصر آرثر جون أربرى [4] أن الحكم العطائية قد ظفرت بقبول غير عادى كما يشهد بذلك العدد الكبير من الشروح التى كتبت عليها ، ويصف الحكم العطائية بأنها كتاب صغير جذاب وبليغ . وقد ترجم فقرات قليلة منها إلى اللغة الإنجليزية .

وقد شعر بأهمية الحكم أيضاً المستشرق الأسبانى ميجيل أسين بلاسيوس فترجم فقرات كثيرة منها ، مع شروح الرندى عليها ، فى بحث له عن هذا الأخير ، واحتمال تأثر الصوفى الأسبانى المسيحى يوحنا الصليبى (Juan de la Cruz) بآرائه وآراء الشاذلية [1].

وهكذا ظفرت الحكم العطائية باهتمام غير عادى منذ القرن الثامن الهجرى إلى العصر الحاضر ، كما وجدت طريقها من مصر إلى أقطار إسلامية عدة ، كالأندلس والمغرب العربى والجزيرة العربية وتركيا والهند والملايو ، وبهذا أصبحت الحكم تراثاً صوفياً حيـــاً .

٤ — مختارات من الحكم :

(أ) فى إسقاط التدبير مع الله :

١ — « ما من نفس تبديه إلا وله قدر فيك يرضيه »

٢ — « أرح نفسك من التدبير ، فما قام به غيرك عنك لا تقم به لنفسك » .

٣ — « اجتهادك فيما ضمن لك ، وتقصيرك فيما طلب منك ، دليل على انطماس البصيرة منك » .

٤ — « علم أن العباد يتشوفون إلى ظهور سر العناية فقال : « يختص برحمته من يشاء » ، وعلم أنه لو خلاهم وذلك لتركوا العمل اعتماداً على الأزل فقال : « إن رحمة الله قريب من المحسنين » » .

(ب) فى مجاهدة النفس :

١ — « أصل كل معصية وغفلة وشهوة الرضا عن النفس ، وأصل كل طاعة ويقظة وعفة عدم الرضا عنها » .

٢ — « الناس يمدحونك لما يظنونه فيك ، فكن أنت ذاماً لنفسك لما تعلمه منها » .

٣ — « إذا التبس عليك أمران ، فانظر أثقلهما على النفس فاتبعه ، فانه لا يثقل عليها إلا ما كان حقاً » .

٤ — « لولا ميادين النفوس ما تحقق سير السائرين إذ لا مسافة بينك وبينه حتى تطويها رحلتك ، ولا قطعة بينك وبينه حتى تمحوها وصلتك » .

---

(١) زكى مبارك : التصوف الإسلامى فى الأدب والأخلاق ، حـ ١ ، ص ١٣٦ .

(٢) عرضنا لهذه الشروح بشىء من التفصيل فى كتابنا « ابن عطاء الله السكندرى وتصوفه » القاهرة ١٩٥٨ ، من ص ٧٤ — ٧٨ ، فقد ذكرنا هناك أربعة وعشرين شرحاً لا يزال عدد كبير منها مخطوطاً فى مكتبات الجمهورية العربية المتحدة وألمانيا وتركيا والولايات المتحدة وغيرها ، كما ذكرنا منظومات الحكم وترتيبها (ص ٧٨) ، وقد ظهر بعد ذلك الجزء الأول من شرح للحكم عنوانه « الفيوضات الربانية فى شرح الحكم العطائية للسيد محمد عيد الشافعى ، القاهرة ١٣٧٩ هـ — ١٩٦٠ م ، ولعله آخر شرح كتب عليها .

(٣) كشف الظنون ، المجلد الأول ، ٦٧٥ .

(٤) Arberry (A.J.) : Sufism, London 1950, pp. 87-89.

(١) Miguel Asin Palacios : Un precursor Hispanomusulman de San Juan de La Cruz, Obras Escogidas, Madrid 1946, pp. 280-326.

٥ – « لو أنك لا تصل إليه إلا بعد فناء مساويك ومحو دعاويك لم تصل إليه أبداً ، ولكن إذا أراد أن يوصلك إليه غطى وصفك بوصفه ، ونعتك بنعته ، فوصلك بما منه إليك ، لا بما منك إليه » .

(ج) فى آداب السلوك :

١ – « إرادتك التجريد مع إقامة الله إياك فى الأسباب من الشهوة الخفية ، وإرادتك الأسباب مع إقامة الله إياك فى التجريد انحطاط عن الهمة العلية » .

٢ – « ما ترك من الجهل شيئاً من أراد أن يحدث فى الوقت غير ما أظهره الله فيه » .

٣ – « طلبك منه اتهام له ، وطلبك له غيبة منك عنه ، وطلبك لغيره لقلة حيائك منه ، وطلبك من غيره لوجود بعدك عنه » .

٤ – « من علامة الاعتماد على العمل نقصان الرجاء عند وجود الزلل » .

٥ – « ما أرادت همة سالك أن تقف عندما كشف لها إلا ونادته هواتف الحقيقة : الذى تطلب أمامك ! ولا تبرجت له ظواهر المكونات إلا ونادته حقائقها : إنما نحن فتنة فلا تكفر ! » .

(د) فى المقامات والأحوال :

١ – « حسن الأعمال نتائج حسن الأحوال ، وحسن الأحوال من التحقق فى مقامات الإنزال » .

٢ – « قلما تكون الواردات الإلهية إلا بغتة ، لئلا يدعيها العباد بوجود الاستعداد » .

٣ – « لا تزكين وارداً لا تعلم ثمرته ، فليس المراد من السحابة الأمطار ، وإنما المراد منها وجود الأثمار » .

٤ – « إنما جعلها محلا للأغيار ، ومعدناً لوجود الأكدار ، تزهيداً لك فيها » .

٥ – « من لم يعرف قدر النعم بوجدانها ، عرفها بوجود فقدانها » .

٦ – « إذا أردت أن يفتح لك باب الرجاء ، فاشهد ما منه إليك ، وإذا أردت أن يفتح لك باب الخوف فاشهد ما منك إليه » .

٧ – « ليس المحب الذى يرجو من محبوبه عوضاً أو يطلب منه غرضاً ، فان المحب من يبذل لك ، ليس المحب من تبذل له » .

٨ – « متى أوحشك من خلقه ، فاعلم أنه يريد أن يفتح لك باب الأنس به » .

٩ – « بسطك كى لا يبقيك مع القبض ، وقبضك كى لا يتركك مع البسط ، وأخرجك عنهما كى لا تكون لشىء من دونه » .

(هـ) فى المعرفة :

١ – « وصولك إلى الله وصولك إلى العلم به ، وإلا فجل ربنا أن يتصل به شىء ، أو يتصل هو بشىء » .

٢ – « دل بوجود آثاره على وجود أسمائه ، وبوجود أسمائه على ثبوت أوصافه ، وبوجود أوصافه على وجود ذاته . إذ محال أن يقوم الوصف بنفسه ، فأرباب الجذب يكشف لهم عن كمال ذاته ، ثم يردهم إلى شهود صفاته ، ثم يرجعهم إلى التعلق بأسمائه ، ثم يردهم إلى شهود آثاره . والسالكون على عكس هذا ، فنهاية السالكين بداية المجذوبين ، وبداية السالكين نهاية المجذوبين ، لكن لا بمعنى واحد ، فربما التقيا فى الطريق هذا فى ترقيه ، وهذا فى تدليه » .

(و) فى شهود الأحدية :

١ – « أظهر كل شىء لأنه الباطن ، وطوى وجود كل شىء لأنه الظاهر » .

٢ – « الكون كله ظلمة ، وإنما أناره ظهور الحق فيه ، فمن رأى الكون ولم يشهده فيه أو عنده أو قبله أو بعده ، فقد أعوزه وجود الأنوار ، وحجبت عنه شموس المعارف بسحب الآثار » .

٣ – « الأكوان ثابتة باثباته ، وممحوة بأحدية ذاته » .